



United Arab Emirates

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية
والمصرفية وأسواق المال في دولة
الإمارات العربية المتحدة
(الربع الأول 2014)

مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وتطورات أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الربع الأول من سنة 2014 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن0)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من قبل المصرف المركزي) بنسبة 2.2%، خلال الربع الأول من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 2.8% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن0) 65.3 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن1)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب، بنسبة 8.5% خلال الربع الأول من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 9.4% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغ عرض النقد (ن1) 412.0 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) والودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 6.4% خلال الربع الأول من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 6.1% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغ عرض النقد (ن2) 1,124.3 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن3) الذي يحتوي على (ن2) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي، بنسبة 4.9% خلال الربع الأول من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 6.6% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغ عرض النقد (ن3) 1,280.2 مليار درهم.

تجدر الإشارة إلى أن عرض النقد الواسطي (ن2) يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج البنوك، بالإضافة إلى مختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، وإن زيادة هذا المؤشر بنسبة 6.4% خلال الربع الأول من السنة ناتجة عن ارتفاع ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي بمقدار 52.1 مليار درهم، خلال نفس الفترة.

جدول 1: التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)

2014		2013									
الربع الأول		نسبة التغير السنوية (%)	الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		
نسبة التغير (%)	المبلغ		نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)		المبلغ
%2.2	65.3	%10.6	5.6	63.9	1.9	60.5	%0.0	59.4	%2.8	59.4	عرض النقد (ن0)
%8.5	412.0	%26.9	7.1	379.6	2.2	354.4	%5.9	346.7	%9.4	327.4	عرض النقد (ن1)
%6.4	1,124.3	%22.5	10.7	1,056.8	2.7	955.0	%1.6	929.8	%6.1	915.3	عرض النقد (ن2)
%4.9	1,280.2	%12.6	%1.7	1,219.9	%1.4	1,199.6	%2.4	1182.5	%6.6	1,154.7	عرض النقد (ن3)

تطورات القطاع المصرفي

1- البنوك العاملة في الدولة:

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية شهر مارس سنة 2014، بينما ارتفع عدد فروعها من 841 فرعاً في نهاية شهر ديسمبر سنة 2013 إلى 843 فرعاً في نهاية شهر مارس سنة 2014، وبقي عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك عند 29 وحدة، كما بقي عدد مكاتب الصرف عند 89 مكتباً، خلال نفس السنة.

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الأول سنة 2014 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك لها أربعة فروع. فيما بقي عدد البنوك الأجنبية عند 22 بنكاً، وعدد فروعها عند 83 فرعاً، بينما ارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية من 52 وحدة في نهاية الربع الرابع سنة 2013 إلى 53 وحدة في نهاية شهر مارس سنة 2014.

بلغ عدد المؤسسات المالية الأخرى التي تخضع لترخيص ورقابة المصرف المركزي في نهاية شهر مارس سنة 2014، 4 بنوك أعمال، 120 مكتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، 25 شركة تمويل، 25 شركة استثمار مالية، 134 محل صرافة و 12 مكتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة، فقد بلغ عددها 4,642 جهازاً في نهاية شهر مارس سنة 2014 (التفاصيل في جدول 2).

**جدول 2: البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأجهزة الصرف الآلي
2014 - 2013**

2014	2013				
	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	
					البنوك الوطنية
23	23	23	23	23	مركز رئيسي
843	841	832	824	810	فرع إضافي
29	29	29	28	28	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
89	89	89	89	89	مكتب صرف
					بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	6	6	فرع رئيسي
4	4	3	3	3	فرع إضافي
					بنوك أجنبية
22	22	22	22	22	فرع رئيسي
83	83	83	83	83	فرع إضافي
53	52	54	54	54	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	مكتب صرف
4	4	4	4	4	بنوك الأعمال
120	120	117	120	120	مكاتب التمثيل
25	25	25	25	25	شركات التمويل
25	25	23	23	23	شركات الاستثمار المالية
134	134	131	128	124	شركات / مؤسسات الصرافة
12	12	12	12	12	مكاتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية
4,642	4,664	4,642	4,582	4,555	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

2- ودائع العملاء:

ارتفع اجمالي ودائع العملاء - مقيمين وغير مقيمين - لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 4.1% خلال الربع الأول سنة 2014، حيث بلغ 1,331.7 مليار درهم.

3- رأس المال والاحتياطيات:

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة من 268.4 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر سنة 2013 إلى 288.4 مليار درهم في نهاية شهر مارس سنة 2014، وبلغت ملاءة اجمالي رأس المال في نهاية شهر مارس من السنة 18.5% (16.2% بالنسبة للشق الأول)، وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال).

تساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس مال البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

4- القروض والسلف:

تمكنت البنوك العاملة في الدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالمحافظة على مستوى مرتفع للقروض المصرفية والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف التي زادت بنسبة 2.2% خلال الربع الأول من السنة وبلغت 1,303.4 مليار درهم في نهاية شهر مارس سنة 2014. أما القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المواطنين والمقيمين فقد بلغت 285.7 مليار درهم، خلال نفس الفترة، أي نسبة 2.2% من إجمالي القروض المصرفية والسلف.

سجلت أصول البنوك العاملة في الدولة ارتفاعا بنسبة 3.8% خلال الربع الأول سنة 2014، حيث بلغت 2.18 تريليون درهم في نهاية شهر مارس من 2014.

جدول 3: المؤشرات المصرفية

بالمليار درهم

2014		2013		
نسبة التغير (%)	مارس	ديسمبر		
3.8%	2,180.4	2,100.3		إجمالي الأصول ⁽¹⁾
10.4%	119.1	107.9		استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
1.8%	33.5	34.1		- شهادات الإيداع المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية
4.1%	1,331.7	1,278.9		إجمالي الودائع ⁽²⁾
2.2%	1,303.4	1,275.5		إجمالي القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽¹⁾
2.2%	285.7	279.5		القروض الشخصية الممنوحة للمواطنين وللمقيمين
7.5%	288.4	268.4		رأس المال والاحتياطيات
	18.5%	19.3%		نسبة ملاءة إجمالي رأس المال
	16.2%	16.9%		- نسبة ملاءة الشق الأول (Tier 1)

(1) يشمل مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها والفوائد المعقدة
(2) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية

5- وفاق بازل

تمت صياغة وفاق "بازل 3" لتلافي أوجه الضعف التي تمت ملاحظتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك لتعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك (Tier 1) بما لا يقل عن نسبة 8%.

كما تمت الإشارة سابقاً، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 16.2% في نهاية الربع الأول من سنة 2014.

6- الأصول بالعملة الأجنبية

ارتفعت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 282.9 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة 2013 إلى 296.9 مليار درهم في نهاية الربع الأول من سنة 2014.

القيم في أسواق المال في الدولة

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 17.9%، خلال الربع الأول من السنة. كذلك، ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق من 646.3 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر سنة 2013 إلى 763.1 مليار درهم في نهاية شهر مارس سنة 2014. أما التداول الشهري في أسواق الأوراق المالية فقد ارتفع من 38.1 مليار درهم خلال شهر ديسمبر سنة 2013 إلى 44.3 مليار درهم خلال شهر مارس سنة 2014.

بلغ مضاعف سعر السهم (سعر السهم في السوق المالية على صافي الربح لكل سهم) في نهاية شهر مارس 2014 معدل 14.14 في سوق أبوظبي للأوراق المالية و 17.00 في سوق دبي المالي.

جدول 4: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2014	2013				2012				
	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
120	120	120	121	123	123	125	127	127	عدد الشركات المُدرجة
5,083.6	4,313.6	3,817.0	3,402.8	2,925.6	2,561.2	2,529.3	2,370.3	2,541.9	المؤشر العام لأسعار الأسهم
%17.9	%13.0	%12.2	%16.3	%14.2	%1.3	%6.7	% 6.8 -	--	نسبة التغير الربعية
763.1	646.3	571.9	505.9	434.8	379.1	374.3	350.8	375.8	القيمة السوقية (مليار درهم)
44.3	38.1	30.5	22.6	8.4	12.7	12.7	16.8	27.8	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)
	مضاعف سعر السهم (P/E Ratio):								
14.14	11.99	10.97	10.13	9.27	8.94	10.03	9.4		- سوق أبوظبي للأوراق المالية
17.00	15.89	14.33	12.86	12.41	10.92	11.57	15.33		- سوق دبي المالي

المصادر: هيئة الأوراق المالية والسلع وبلومبيرج بالنسبة لمضاعف سعر السهم.

ملحق 1. قائمة بأهم الأنظمة و الإشعارات الصادرة
عن المصرف المركزي
- الربع الاول 2014 -

الإشعار	المحتوى	الهدف
اشعار رقم: 2014/1 بتاريخ: 2014/1/6	نظام ترخيص ومراقبة اعمال الصرافة	تنظيم وتعزيز مهنة الصرافة ودعم انتشارها الجغرافي وتسهيل تقديم خدماتها في كافة انحاء الدولة